العملية الاصطلاحية وبصمتها في النحو العربي

آلية لفهم العلوم

أ. اليزيد بلعمش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة

el-yazid@hotmail.com

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من محاولة استغلال العملية الاصطلاحية في فهم مراحل العلم وتطوراته، باعتبار أنّ هذه العملية آلية منظمة؛ تقوم على حركة تعكس النشاط العلمي وتلخص أفكاره ومجرياته، ومستغلة في جانب ثان النحو العربي كمجال للتطبيق والتدليل.

وقد توصل البحث من خلال هذا المنطلق، إلى صلاحية هذه الفكرة لأن تكون إطارا فكريا يمكّن الباحث؛ أولا: من فهم موقعه في السلوك المعرفي من خلال تحديده لوسائله الإجرائية تحديدا مضبوطا. وثانيا: من فهم النمطية التي سار بها الفكر في المجال المعرفي المحدد.

Abstract:

This study starts from trying to exploit the terminological operation in understanding the stages through which this science went through and its development taking in view of the fact that this operation is a systematic mechanism based on an operation reflecting the scientific activity, summing up its ideas and happenings and exploiting from another hand the arabic grammar as a field application and argumentation.

The research has reached from this standpoint the suitability of this idea to be a thoughtful frame permitting the researcher first to understand its position in the cognitive behaviorism through determining its procedural means precisely and Secondly to understand the pattern used by this thought in the specified cognitive field.

مقدمة:

إنّ الله تعالى إذ خلق الإنسان هيئه للتعلم والمعرفة، وجعل له من السبل ما ييسر له ذلك، فكان من أعظمها قدرا، وأجلها منزلة – بل وباقي السبل كلّها ترجع إليها في استمداد مصداقيتها– سبيل "الوحي"، أمّا السّبل الباقية فهي: العقل والحس والتجربة، وإن كانت المعرفة بالثنتين الأخيرين من هذه الثلاثة لا تعاني الاضطراب والاختلاف بسبب نزوعها نحو الواقعية والتطبيقية، فإنه يبقى السبيل الأول منها يكتنفه الكثيرُ من الغموض والاختلاف، والكثير من التوجهات المتعددة، بسبب تفاوت الناس فيه في أصل الخلقة وفي كيفيات الإعمال، وعلى الرغم من هذا الاختلاف الحاصل فيه إلا أنه يبقى هو المحرك الأساسي للأمم في حياتها المعرفية ونشاطاتها العلمية والاستكشافية. إنّ النّشاط العلمي لأيّ أمّة من الأمم يقوم على مجموعة من الميكانيزمات والآليات، التي ترتسم وفق ما يحمله القائمون على ذلك النّشاط من تصورات واعتقادات في عقولهم، وهذه بدورها تفرض في حركيتها علاقة جدلية من الأخذ والعطاء بينها وبين المادة المتصور عنها أو المعتقد فيها (أي بينها وبين المادة العلمية)، ويتمخض عنها – بعد جهد غير يسير– توليد وسائل تتحكم في النّشاط العلمي وتلخصه، وربما سارت هذه الحركة العلمية في اتجاه معاكس لما ذكر، بادئة من الوسائل ومنتهية بالتصورات، وأبرز مجال يتمثل فيه هذا النّشاط، وتتجلى فيه هذه الحركة العلمية هي العملية الاصطلاحية.

من هنا كان من النّافع جدا على كل من تصدى لمعرفة حركة علمية ما، أن يرصدها من خلال هذه العملية، لأنها بمثابة المعين الثر والصافي الذي انبثق منه ذلك العلم، خاصة إذا كان هذا الموروث العلمي والنتاج المعرفي يمثل أعظم منجَز لتلك الأمة كالنحو عند العرب القدامى، فقد تجلت فيه أعظم مجهوداتهم العقلية، وأكبر

نشاطاتهم العلمية، ومعالجته في ضوء حركة العملية الاصطلاحية يفرض علينا كمرحلة تمهيدية معرفة حدود هذه العلمية وعناصرها.

أولا: عناصر العملية الاصطلاحية:

أي عملية من العمليات إنما تتجسد من خلال عناصرها المكونة لها والعلاقات التي تقوم بين هذه المكونات، ونحن إذا ما تدبرنا العملية الاصطلاحية وفحصناها، ألفيناها تتكون من:عنصرين اثنين: المصطلح والمفهوم وهما طرفا هذه العملية، وعلاقات قائمة بين هذين الطرفين، ولهذا فإن دراسة العملية الاصطلاحية يتحقق بدراسة هذين الطرفين وهذه العلاقات. وهو ما سنقوم به فيما يلي:

1- مفهوم المصطلح: لقد تناول العديد من الدارسين مفهوم هذا اللفظ خاصة في الآونة الأخيرة، بما يجعل تناوله هنا من باب التكرار ومضغ الأقوال، ولكنه عمل لابد منه لتأصيل الدراسة وإعطائها سمة الشمولية والتكاملية، وعليه فسأتناول دراسة مفهومه هنا من خلال تناول بعض الدارسين له. لقد ذكر عوض حمد القوزي أنّ للمصطلح دلالتين هما:[1]

- **دلالة لغوية:** هي التي ترجع إلى مادة (ص/ل/ح)، وتتفرع إلى حوالي أربعة عشرة لفظة،[2] كلها تدل على معنى الصلح والسلم والاتفاق.

---

[1] - عوض حمد القوزي، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1983)، ص.22.

[2] - قام بإحصائها كل من الباحثين: محمود فهمي الحجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، (القاهرة: دار غريب، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ النشر)، ص.7، وخالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، (فاس: دار ما بعد الحداثة، 2006)، ص.6

– دلالة اصطلاحية وهي المعنية هنا: فإن ذكر القوزي بأنّها تدل على "اتفاق جماعة على أمر مخصوص"،[1] فقد ذهب كل من خالد اليعبودي ومولاي علي بوخاتم إلى أنها تقوم على مرتكزين اثنين أو يدخل في تمييزها عن الدلالة السابقة أمرين اثنين هما:

1– الاتفاق الحاصل بين (المتكلم/المخاطب).

2– التمييز بين وضع أول ووضع ثان.[2]

وهذا التحديد لدلالة المصطلح يظهر لنا أنّ له مجالين تداوليين هما:

– **المجال التداولي الأول:** وهو المجال الأصلي الذي ولدت فيه الكلمة أول الأمر.

– **المجال التداولي الثاني:** وهو المجال الثاني الذي انتقلت إليه الكلمة.

وكما أنّ بين هذي المجالين روابط تجمع بينهما؛ من حيث إنّ الثاني متفرع عن الأول بالمناسبة والمشاركة، فإن بينهما علاقة مفارقة من جهة أنّ الثاني يحاول التّميز عن الأول بـ: محدودية التداول (محدودية المجال): فإذا كان تداول اللفظ في المجال الأول مشاع بين جميع المنتمين إلى تلك اللغة، فإن المصطلح في المجال الثاني محصور تداوله بين فئة محدودة من المنتمين إلى تلك اللغة، تأتيه هذه المحدودية من جانبين اثنين هما:

1– من جهة أنه انتقل وانتسب إلى بيئة لغوية جديدة واقعة ضمن البيئة اللغوية للغة واحدة، كانتقال اللفظ من اللغة العامة إلى اللغة النحوية أو اللغة البلاغية أو اللغة الفقهية...، ومنه فانتساب المصطلح يعني تحديد دائرة تداوله، وهذا – بدوره– يعني أن المحدودية اكتسبها من خلال إقامته لقيمة خلافية مع مرجعيته الأولى التي كان ينتمي

---

[1] القوزي، المرجع نفسه.

[2] اليعبودي، المرجع نفسه. ومولاي علي بوخاتم، **مصطلحات النقد العربي السيميائي**، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2005)، ص.25

إليها. فالمحدودية في هذه الجهة آتية من مفارقته لمرجعيته الأولى بغض النظر عن المنظومة المصطلحية التي صار ينتمي إليها.

2- أن المحدودية يأتيه من مقابلته لغيره من مصطلحات ذلك الفن، إذ انتماء المصطلح - بغض النظر عن مرجعيته - إلى حقل معرفي جديد يعني أنه صار يغطي مفهوما من منظومة مفاهيم ذلك الحقل المعرفي. ومن هنا يأخذ إطاره وتميزه، فالمحدودية هنا اكتسبها من خلال إقامته لعلاقة توافقية أو انسجامية مع غيره من مصطلحات ذلك الفن. وهذا عادة ما يكون أثناء تعريب المصطلحات أو ارتجالها.

2- مفهوم المفهوم: لقد نقل الدكتور خالد اليعبودي عددا من التعريفات لعدد من اللغويين الغربيين تحاول ضبط مفهوم المفهوم، وخلص منها إلى وضع تعريف حاول أن يجمع من خلاله التعاريف السابقة، نص فيه على أنّ المفهوم هو "الوحدة الفكرية التي تمثل الفرد أو العين (الجوهر) أو الموضوع أو المحسوس"،[1] وفي الحقيقة عند النظر في التعاريف التي ذكرها بما في ذلك تعريفه هو، يتبن لنا أن تحديد مفهوم المفهوم يقوم على ثلاثة اعتبارات هي:

1- **خاصيته:** إن أهم خاصية يمتاز بها المفهوم أنه تجريدي وذهني؛ لأنه يعتمد على التصور والتخيل، وهما درجتان راقيتان من درجات التجريد، ولهذا نجد أن المفاهيم على اتساع ميادينها واختلاف منابتها تنحصر في أربعة أصناف، هي:[2]

1- كيانات مجردة تتجرد من كل ما هو مادي.

---

[1]- اليعبودي، المرجع السابق، ص.20.

[2]- انظر: اليعبودي، المرجع نفسه، ص.18.

2- طرائق وعمليات وأفعال وأنشطة يتم بلورتها بفضل الكيانات المجردة أو من أجل الوصول إليها.

3- كيفيات ترد في إطار خاصيات وتنظيمات تميز بين الكيانات المجرة.

4- علاقات تتأسس بين نمط من الأنماط الثلاثة السابقة.

فهي بهذه الصورة تمثل انعكاس الوجود أو المعلوم في الذهن البشري، بما يحمله هذا الانعكاس من إجراءات ومكانيزمات وعلاقات. وهذا يدل على أنّ المفهوم هو "فعل التفكير وموضوعه، سواء أكان التفكير مجردا أم عاما"،[1] وهو منطلق العملية الاصطلاحية ومرجعها الأساسي.

2- وظيفته: إن أهم وظيفة يقوم بها المفهوم هي "توظيفه في بناء المعارف وإدراك العالم المحيط بنا"،[2] وبما "أنّ المعارف موجهة إلى التعلم والتعليم فإن كيفية إبلاغها مهم أهمية مضامين تلك المتصورات نفسها، ولا يمكن لأي عقل أن يدرك المضامين المخصوصة للنظريات إن لم تكن مبنية بناء منهجيا فيه ارتباط منهجي بين الشيء المحدود وحده، وفيه ارتباط منهجي بين عناصر الحد نفسها"،[3] فارتباط الأول يعكس ارتباط الذهن بالواقع، وارتباط الثاني يعكس تصور الذهن للواقع وتمثله، كلا الارتباطين حاصلان بفعل المفهوم. فهو الذي أعان على تصنيف الواقع عن طريق تجريده إلى مجموعات متناسقة، كل واحدة مع ذاتها و مع أخواتها. يقول عبد الرحمن بودرع: "ومن صفات الحد (وهو المفهوم) أنه يجرد من المحدودات موضوعا مثاليا معزولا عن أحوال

---

[1]- توفيق قريرة، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، (تونس: دار محمد علي، 2003)، ص.80

[2]-اليعبودي، المرجع نفسه، ص.20

[3]- قريرة، المرجع السابق، ص.80

الزمان والمكان وما يتصل بهما...، وهو بهذا الاعتبار وسيلة من وسائل تصور الموضوع أو تمييزه عن غيره أو إمساكه".[1]

3- أصله ومادته: ومن خلال عرضنا لوظيفة المفهوم يتضح أن أصل مادته الواقع، لكن لسنا نعني بالواقع الشيء المادي الملموس فقط، بل كل ما هو خارج عن الذهن وأُخِذَ عنه مفهوما، أي هو الحقيقة المعرفية المتصوَّرة، يقول صاحب المفاهيم العلمية: "يقصد بتحديد المفاهيم ما تعنيه من مقاصد وتوضيح ما تتضمنه من معان، وما تظهره من صفات، ويتضح المفهوم عندما يعقله الإنسان ويميزه بادراك عن غيره الذي قد يشترك معه في الخصائص والصفات، فالمفاهيم التي ترسم وتصور كالمثلث والمربع والأسد والرجل والحمامة والشجرة تكون أيسر للفهم من المفاهيم التي ترتسم ولا ترسم كالبهجة والحب والسعادة والحرية، والمفاهيم التي ترتسم تكون أيسر للفهم من المفاهيم التي لا ترسم ولا ترتسم كالسلطة والدور والموقف والأبوة والأمومة، وهذه تحتاج إلى تعريفات إجرائية لأجل توضيح مراميها التي جعلت لها مقاصد وقيما تختلف من مجتمع إلى آخر"،[2] لقد كشف لنا هذا النص عن الطبائع المختلفة التي تمثل لنا المرجعية الفعلية للمفهوم، كما أشار إلى شيء آخر له تعلق مباشر بطبيعة المفاهيم هو الفرق بينها وبين الحقيقة، والذي يكمن في أن الحقيقة ثابتة، بينما المفهوم متغير ومتحول، ومعرض للخطإ والصواب. لذا لا نقول حقيقة خاطئة، وتجدنا نقول مفهوم صائب ومفهوم خاطئ، لأنه لا يمكن أن نقدم مفهوما صحيحا صحة مطلقة عن

---

[1]-عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، بحث في المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي، (طبع بالمغرب، مارس2000)، ص.88.

[2]- عقيل حسين عقيل، **المفاهيم العلمية - دراسة في فلسفة التحليل**، (المغرب: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1999)، ص.12.

الظاهرة المدروسة بحيث لا يبقي لأي نظر حظ من تقديم تصور جديد أكثر ملاءمة ومناسبة.[1]

وخلاصة القول: إن المفاهيم هي تصورات ذهنية للحقيقة وآلياتها وطرقها، التي يسعى الذهن إلى إدراكها واكتشافها، لكنه ربما أصابها وربما أصاب غيرها، ومع ذلك يبقى أمله كبيرا في الوصول إليها.

3- علاقة المفهوم بالمصطلح:

سبق أن أشرت في البداية إلى أنّ العملية الاصطلاحية ينبني عليها النشاط المعرفي انبناء مباشرا، والفضل في ذلك يرجع إلى العلاقة الموجودة بين ثنائية (المفهوم/المصطلح)، بل إنّ هذه العلاقة هي أداة الفاعلة التي يستخدمها العقل في ذلك، والفهم الجيد للعلاقة الموجودة بينهما تقوم أساسا على فهم الموقع الذي تحتله هذه الثنائية في حقل الأدوات المعرفية أو في عملية بناء المعرفة، فإذا تميز لنا موقع كل طرف من طرفي هذه الثنائية في البنية المعرفية أمكننا – وبيسر – ملاحظة العلاقات والترابطات القائمة بينهما. إنّ المفهوم – ومن خلال العرض السابق لمفهومه وبعض خصائصه – تبين لنا أنّه يمثل بالنسبة للمعرفة صورتَها الذهنية المعكوسة في الذهن، أما المصطلح – وكذلك من خلال خصائصه السالفة الذكر – تبين لنا أيضا أنّه يمثل معجمها الخاص، أو لغتها التي ينفرد بها، والتي تخرج المفهوم من حيزه الضيق(الذهن) إلى مجال واسع، إنّه مجال التداول. وهذا يعني أنّ جهة من المصطلح متصلة بالمفهوم من حيث إنّه تعبير عنه، والأخرى متصلة بالتداول من جهة أنّه معدّ لذلك. والأمر نفسه بالنسبة للمفهوم فإنّ جهة منه متصلة بالمصطلح من حيث إنّه رمز

[1]– بودرع، المرجع نفسه، ص.89

له، والأخرى متصلة بالمادة المعرفية لكونه صورة ذهنية عنها. يمكن تمثيل هذه الترابطية في الخطاطة التالية:

إنّ هذه الخطاطة، على بساطتها، تبين لنا أنّ أهم عملية في بناء المعرفة هي العملية الاصطلاحية؛ لأنها وببساطة تتلخص فيها العديد من الإجراءات التنظيرية التي يسعى العقل من خلالها إلى بناء جهاز معارفي يدعى بالنظرية العلمية، والتي تقدم للمتعلمين المعرفة بمنهج أو بنهج قابل للاستيعاب والفهم، ومادام أنّ الأمر على هذه الهيئة، وبهذه الصورة. فإن العملية الاصطلاحية هي التي يتلخص فيها، ومن خلالها الأهداف الرئيسة للمعرفة والعلم، وأهمها أهداف العملية العلمية: الوصف والتفسير والتصنيف، لذا يفترض حتما أن تبرز هذه الأهداف على شكل علاقة قائمة بين المفهوم والمصطلح بوصفهما أهم الإجراءات المعرفية أو محطة لأهم تلك الإجراءات. وسوف نحاول معرفة الصورة التي تبرز بها هذه الأهداف الثلاثة كعلاقة بين هذه الثنائية فيما يلي:

1- الوصف: "إنّ أحد أهم أهداف العلم الأكثر دقة هو النجاح في وصف الواقع، وبعبارة أخرى هو إنتا ج جرد أكثر صدق ما أمكن حول خصائص الموضوع أو الظاهرة المدروسة"،[1] ولقد بلغ من سيطرت هذا الهدف على العقول أن كان اسم أول منهج علمي ظهر في أوروبا، محاولا النهوض بأعباء الدراسة اللغوية فيها، وقد تتحقق له ما أراد، هذا مما يعني بصورة لا تدع مجالا للمناقشة طغيانه على المعرفة إجراء وهدفا، فهو يسري بأثره على كل المراحل العلمية والطرائق المعرفية، بما في ذلك ظهور أثره كعلاقة بين المفهوم والمصطلح، فالمصطلح ينبغي أن يكون على الأقل حاملا لأهم

[1]- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي والآخرون، (الجزائر: دار القصبة، ط2، 2006)، ص.56

صفة من صفات المفهوم، من هنا اشترط أن تكون بينهما مشاكلة ومقاربة، بحيث يسمى المفهوم بأقرب الأسماء إليه، باقتطاع أهم سمة من سماته، "وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، بل يحمل صفة واحدة على الأقل منه، فكلمة (سيارة) لا تحمل من دلالة الكلمة إلا صفة واحدة وهي السير".[1]

2- **التفسير:** إنّ أي نشاط علمي وسلوك معرفي يتوخى في النهاية تفسير الظواهر، "لهذا يمثل التفسير القلب النابض للمسعى العلمي، ذلك لأن العلم يريد – بقدر المستطاع – أن يكشف عن طريق الملاحظة العلاقات القائمة بين الظواهر، وكبرى العلاقات التي يبحث عنها هي علاقة السببية"،[2] أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالعلّية، من هنا تحاول العملية الاصطلاحية تجسيد هذا الهدف بين ثنائية المفهوم والمصطلح، وذلك من خلال جعل العلة هي السبب الداعي إلى إطلاق هذا المصطلح على ذلك المفهوم، أو بعبارة أوضح جعل العلاقة بينهما معللة. أو لها ما يعللها. بهذه العلاقة يتصف المصطلح بأهم خاصية من خصائصه التي يفارق بها اللفظ في التداول العام، إذ اللفظ مع معناه في هذا المجال الأخير –في التداول العام– يتسم بالاعتباطية، بينما يرتبط المصطلح بمفهومه في العملية الاصطلاحية بعلاقة معللة أو على الأقل تسعى به العملية الاصطلاحية لأن تكون العلاقة كذلك.

3- **التصنيف:** إنّ النشاط المعرفي يقوم باختصار المعارف واختزالها في فئات من العناصر ومقولات، بحيث تشترك كل فئة في صفة معينة أو صفات معينة، "وعليه يمكننا النظر إلى الفئة من زاويتين: زاوية الماصدق، وزاوية

---

[1] – الحجازي، المرجع السابق، ص.15.
[2] – أنجرس، المرجع السابق، ص.57.

المفهوم، حيث تؤلف الأشياء التي تندرج تحت الفئة ماصدقها، بينما تكون الصفةُ المشتركةُ التي تُحمَل على جميعِ الأفرادِ مفهومَهَا ... وهذه الثانية تعتمد إدراكا عقليا"،[1] وبعد هذا تأتي التسمية لتُعيِّن المدرك العقلي، ولتحيل على الفئة، وبتعدد هذه الفئات تتعدد التسميات، ولابد حتى يتحققَ هذا التعدد، وتصحَّ تلك الإحالة، أن تكون لكل فئة اسمها، وبلغة العملية الاصطلاحية؛ أن يكون لكل مفهوم مصطلحه الخاص، من هنا تنشأ بين هذه الثنائية (مفهوم/مصطلح) علاقةٌ؛ يمكن لنا أن نسميها بالعلاقة الأحادية، بمعنى أن

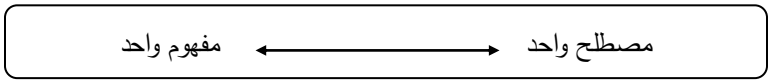

يكون لكل مصطلح مفهوم، أو لكل مفهوم مصطلح خاص به.

والذي يظهر أنّ هذه العلاقة هي نتيجة حتمية لحسن تطبيق العلاقتين السابقتين، لأن التصنيف نتيجة متوقعة من الوصف والتفسير، أو أنّ هذه العلاقة علامة على البلوغ العلاقتين السابقتين غايتهما، لأنه إن كان لدينا وصف واعٍ للظاهرة، وتفسير مقبول لها، سنصل حتما في النهاية إلى تمييز الأفراد الظاهرة بعضها عن بعض، بالتالي يكون لكل مفهوم مصطلحه الخاص به.

ونخلص من هذا العرض الموجز لبعض التعالقات التي تكون بين المصطلح والمفهوم –على وجه العموم، وقد رأينا منها ثلاثة علائق هي: علاقة الوصفية وعلاقة العلية وعلاقة الأحادية– قلت: نخلص إلى أنّ هذه التعالقات تتأثر تأثرا بليغا وبينا بالغاية المرجوة من العملية العلمية، بل تحاول أن تعكس أو تجسد تلك الغاية، وذلك

[1] – حسن عبد الغني جواد الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، (لبنان: دار الكتب العلمية، 2007)، ص.80

الهدف، في صورة رابط يجمع بين متصور ذهني واسم يحيل عليه، فالعلاقة بين المصطلح والمفهوم تتساق انسياقا تاما مع الغاية المعرفية.

هذا التقعيد الذي أشارنا إلى جزء منه هو من الناحية النظرية، يُفترض أن يُوجد في أي عملية اصطلاحية تمسّ أي فن من فنون المعرفة، ووفقا لهذا نحاول النظر في أوجه هذه العلاقة بين ثنائية المفهوم والمصطلح في النحو العربي.

ثانيا: واقع العملية الاصطلاحية في النحو العربي:

كما بدأنا من قبل، تبين العلاقة بين المفهوم والمصطلح من الناحية النظرية بتحديد موقع العملية الاصطلاحية في البناء المعرفي، فإننا كذلك نبدأ معالجة واقع هذه العملية في تصور النحاة، من تصورهم لموقع العملية الاصطلاحية عامة، العلاقات بين ثنائية (المفهوم والمصطلح) خاصة في البناء المعرفي أيضا.

ويمكن لنا أن نستشف منزلة العملية الاصطلاحية عند النحاة العرب من خلال اصطلاحاتهم التي كانوا يطلقونها على هذه العملية أو على المصطلحات نفسها، فقد أسموها بـ"مفاتيح العلوم"،[1] وهذا يوحي بأنها هي الدالة والهادية إلى أبواب العلم ومنازله، وأنّ كل مفتاح منها يختص ويرتبط بناحية منه، أو قسم من أقسامه، ويتأكد هذا الفهم ويتضح اتضاحا بينا، عندما نضم هذه الصورة إلى صورة تشبيههم للمعارف والمعلومات– أو نقول بتعبير هذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسته – الصورة التي

[1]– وقد أشار إلى هذا المعنى تلميحا محمد علي بن شيخ علي التهانوي في مقدمة كتابه: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بقوله:" إن أكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المُدَّونة، والفنون المُروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انغمامه دليلا"، تحقيق: علي دحروج، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1996)، الجزء1، ص.1، وأشار إلى هذا تصريحا، بل وجعله عنوانا لكتابه، محمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي حيث سماه "مفاتيح العلوم".

شبهوا بها المفاهيم، إذ شبهوها "بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام"،[1] وجعلوا تلك المفاتيح وهي المصطلحات دليلا ونعتا لهذه الأقسام والنظم وهي المفاهيم،[2] وهذا تصوير دقيق ووعي واضح للعملية الاصطلاحية ومنزلتها في البنية المعرفية.

ووفقا لهذا ولما سبق، وبعد النظر والتمعن في تطور المصطلح النحوي من خلال كتب النحو، والكتب التي درست تطور المصطلح النحوي،[3] تجلت لنا الحركية التي سارت بها العملية الاصطلاحية عامة وعلاقة المفهوم بالمصطلح خاصة في تاريخ النحو العربي.

فنلحظ أن العملية الاصطلاحية انطلقت من فهم اللغة أولا؛ أي اتخذت من تشكيل المفاهيم مرحلة أولية لها؛ بمعنى أنها فهمت الظواهر اللغوية فهما مكنها من بناء مفاهيم وتشكيل تصورات نابعة من طبيعة الموضوع، إلا أنها في بداياتها الأولى مع أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه "وقفت دون بيان الخصائص والمسالك، لأنها اعتمدت

---

[1]– هذا إشارة إلى قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، " فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، اعتللت أنا لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" من: كتاب الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: مازن المبارك ، (مصر: دار النفائس ، ط5 ، 1406هـ)، ص ص.65 ، 66

[2]– انظر: قريرة، المرجع السابق، ص ص.5، 6

[3]– للقوزي، **كتاب المصطلح النحوي نشأته وتطوره...** ، المرجع السابق.

– **وكتاب تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري**، ليحي عطية عبابنة، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006).

– وكتاب المدارس النحوية أسطورة وواقع، لإبراهيم السامرائي، (عمان: دار الفكر، 1987)، وفيه فصل من: ص.98 إلى ص.136 يتحدث فيه عن المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة.

الاستقراء فقط، فكانت بحاجة إلى نشاط عقلي يعتمد تجاوز الملاحظة إلى القدرة مع الملاحظة على الاستنباط والتجريد"[1]، فمن المفاهيم التي أشار إليها أبو الأسود مفاهيم الحركات دون أن يذكر مصطلحاتها وذلك عندما قال للكاتب: "خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتيّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئا من ذلك غنّة فانقط نقطتين"،[2] "هكذا كان أبو الأسود يصف الظاهرة وصفا لغويا دون أن يعبر عنها بالاصطلاح"،[3] فقد تحدث عن مفهوم الفتح بقوله "فتحت شفتيّ"، والضم وبقوله "ضممتهما"، والكسر بقوله "كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله"، والتنوين بقوله "فإن اتبعت شيئا من ذلك غنّة فانقط نقطتين"، دون أن يذكر أسماءها.

مع مجيء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ومن عاصره، خطا الأمر الذي سنّه أبو الأسود خطوة كبيرة، فازدادت مساحة تميز المفاهيم، واتضاح صورها، ولهذا قيل عنه "إنّه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"،[4] ومعنى بعج النحو: أي قام بتفريع مسائل النحو وتشقيقها، لأن معنى البعج في اللغة: الشق،[5] ولا يتم له هذا إلا بتميز المفاهيم، أو بتجزئة الحقل المعرفي إلى مجموعة من المفاهيم، لأنه يصعب على الذهن التعامل مع المعرفة جملة واحدة. كما لا تخفى المناسبة بين قولهم "مدّ

---

[1] – تمام حسان، مقال: وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، ضمن: مجموعة مقالات في اللغة والأدب، (القاهرة: عالم الكتب، 2006)، الجزء2، ص.101

[2] – أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص.18

[3] – القوزي، المرجع السابق، ص.32

[4] – أبو بكر الزُّبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: دار المعارف، ط2، 1973)، ص.31

[5] – الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص.207

القياس وشرح العلل" وبين قولنا اهتمامهم باكتشاف المفاهيم، إذ إنّ هذه الأخيرة تعتمد بالأساس على التجريد، وطريقه القياس، لأنّه ليس إلا نظاما من المفاهيم أو نسيجا من الصور المجردة قوامها التصورات والتصديقات والأحكام المرتبة ترتيبا خاصا[1]، إذن ففي قولهم "مد القياس" ما يدل على أنّ النحو كان في هذه المرحلة مهتما بتجريد المفاهيم، يقول الدكتور عوض حمد القوزي، "هذه الآراء –مشيرا إلى أراء علماء هذه الفترة– هي بلا شك تمثل نحوهم الصحيح أو بعبارة أخرى، فإن ما عبّروا عنه بطرائق معينة جعلت تلاميذهم يتنبهون إلى مقاصدهم فيضعون لها مسميات معينة تتدرج تحتها آراؤهم المختلفة"،[2] أي أنّ الدراسة النحوية في هذه الفترة كانت "تقف عند اللمحة إلى الاصطلاح دون التصريح به"،[3] صدق حين أطلق على هذه المرحلة اسم مرحلة التهيئة لظهور المصطلح، وذكر فيها العديد من الشواهد التي تدل على استنباطهم للمفاهيم دون الحديث عن مصطلحاتها بلغت حوالي عشر شواهد، نختار منها ما رواه ابن سلام عن عيسى بن عمر أنّه كان يقرأ:**(يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ)** [سورة سبأ، الآية10] بنصب الطير، وكان يقول: على النداء كقولك: يا زيد والحارث، لما لم يمكنك: يا زيد يا الحارث. فعيسى بن عمر هنا اهتدى بفهمه إلى أنّ "يا" هنا حلت محل فعل؛ بمعنى "أنادي أو أدعو"، ولهذا يكون ما بعدها مفعولا به في الأصل، وبني على الضم لفظا ومحله النصب، وجاء تابعه منصوبا بحسب محله لا بحسب لفظه، وهذا ما عرف

---

[1]– تمام حسان، **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982)، ص.49

[2] – القوزي، المرجع نفسه، ص.53

[3] – القوزي، المرجع نفسه، ص.64

فيما بعد "بالعطف على المحل أو الإتباع للمحل"،[1] فلم يصرح بالاصطلاح لكنه أجلى مفهومه.

وهذا الجهد هيأ لمرحلة تالية وهي مرحلة الخليل وتلميذه سيبويه ومن عاصرهما، هيأ لهم أن يضعوا مصطلحات تلك المفاهيم، ومصطلحات مفاهيم جديدة اكتشفوها، حيث يمكن لنا أن نظفر في كتاب سيبويه، الذي ضمنه جهده وجهد شيوخه، بمنظور واضح للمصطلح العربي،[2] لأنه عند التحقيق في معظم المصطلحات التي استقرت في النحو العربي فيما بعد نجد أن وضعها كان على أيدي علماء هذه المرحلة، وهي التي ما نزال نستعملها حتى أيامنا هذه من ذلك: العامل- الإعمال- الإلغاء- التعليق- الاستغناء-الإسناد- المسند- المسند إليه- المبتدأ- الخبر- الفاعل- التعدية- المعارف- المعرفة والنكرة- ما ينصرف وما لا ينصرف- المفعول به- المفعول معه- أسماء الفاعلين والصفة المشبهة- الشرط والجزاء- الاختصاص- الاستثناء- الاستفهام- المدح- الحال-...الخ.[3] هكذا نضجت البنية النظرية للنحو العربي، بالكشف عن المفاهيم ووضع مصطلحاتها، إلا أنّ نشاط العلمي لم يتوقف عند هذا، بل مع ظهور المذهب الكوفي دخلت العملية الاصطلاحية في خصومة علمية، ومناقشة جادّة بين هذا المذهب والمذهب البصري السابق، أدى هذا إلى إعادة مراجعة المفاهيم السابقة لهما وتنقيحها، ويمكن تلخيص مجهود هذا التنقيح في هذه المرحلة فيما يلي:

1/ إعادة مراجعة بعض المفاهيم ومحاولة تحديدها مع المحافظة على مصطلحها، ومثال هذا ما ذكره ابن الأنباري في إنصافه وهي المسألة الأولى التي افتتح بها عرضه

---

[1]- القوزي، المرجع السابق، ص.54 وما بعدها...
[2]- حسان ، وضع المصطلح ... ، الجزء2، ص.117.
[3]- حسان، المرجع نفسه، الجزء2، ص ص.117، 118، القوزي، المرجع نفسه، ص ص.149، 150

لمسائل الخلاف، وهي اختلافهم في أصل الاشتقاق الاسم، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم، لأن مفهوم الاسم عندهم هو سمة توضع على الشيء يعرف بها. أما عند البصريين فهو مشتق من السمو، لأن مفهوم الاسم عندهم هو ما دل على مسمى تحته، أو سما على الفعل والحرف أي علا عليهما لأنه يخبر به ويخبر عنه،[1] فهنا نرى أن الكوفيين لم يرتضوا مفهوم البصريين للاسم، فطلبوا بدله مفهوما آخر، أو عدلوا منه.

2/ رفض الكوفيون لبعض مصطلحات البصريين إقامة مصطلحات جديدة مكانها، وفيما يلي طائفة لبعض المصطلحات التي ذكرها الكوفيون وما يقابلها عند البصريين:

الكوفيون	البصريون	الكوفيون	البصريون
المكنى والكناية	المضمر والضمير	لا التبرئة	لا النافية للجنس
المجهول	ضمير الشأن	الحشو والصلة	الزائد
العماد	ضمير الفصل	ما يجري وما لا يجري	المنصرف وعير المنصرف
شبه المفعول	المفعول المطلق وفيه ومعه وله	القطع	الحال
المحل	الظرف	الفعل الدائم	اسم الفاعل
الترجمة والتبيين والتكرير والمردود	البدل	عدم التمييز بين ألقاب الإعراب والبناء	التمييز بينهما
التفسير	التمييز، البدل، المفعول له		

المصدر: تمام حسان: الأصول دراسة ...، المرجع السابق، ص.40. وانظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي...، المرجع السابق، ص ص.162، 177. وانظر: إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية... المرجع السابق، ص ص98، 136.

[1] – الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، قدم له ووضح فهارسه: حسن حمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ص.18 وما بعدها.

إن هذه الأمثلة الدالة على اختلاف التسمية بين البصريين والكوفيين هي اختلافات لها خلفيات نظرية؛ مردّها أنّ كل فريق يرى في المفهوم سمة مفيدة لا يراها غيره كذلك، واعتمادا على تلك السّمة توضع التسمية، فتختلف الألقاب، أي أنّ الاختلاف حصل في تحديد السّمات المفهومية التي تستحق أن تختزل منها التسميات. وهذا يدل على تفرد أحد المذهبين بوصف متصوَّر يغفله الآخر، أو بالتركيز على جانب منه يعده الطرف الآخر شيئا ثانويا،[1] لذا ذهبنا إلى اعتبار أنّ هذه المرحلة مرحلة تنقيح للمفاهيم، فلو أخذنا على سبيل المثال اختلافهم في اصطلاح ضمير الفصل، فالكوفيون يذهبون إلى تسميته «بالعماد»، لأنه عَمَدَ الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده،[2] ويجعلون حكمه في الإعراب حكم ما قبله، لأنه توكيد له، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا كما في قولنا :"جاءني زيد نفسه"،[3] والبصريين يسمونه كما سبق«فصلا»، لأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه، وأن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير.[4] لهذا فهو لا موضع له من الإعراب، كما تدخل كاف الخطاب في «تلك» و«ذلك» وتثنى وتجمع ولا حظ لها من الإعراب، فكذلك هاهنا.[5] من هنا نلحظ أن اختيار كل طائفة لمصطلحها نابع من استجابة هذا المصطلح لأبرز سمة في المفهوم، وكأن الكوفيين أحسّوا أن مصطلح «الفصل» وإن كان يستجيب لأحدى جهات المفهوم وهي فصله بين الخبر والنعت، فإنه لا يستجيب للجهة الثانية منه وهي «التأكيد والتبعية»، فعدلوا عن هذه التسمية إلى تسميته

---

[1] – قريرة، المرجع السابق. ص ص.57، 62
[2] – ابن يعيش، **شرح المفصل**، (بيروت: عالم الكتب، دون سنة النشر)، ج3، ص.110
[3] – الأنباري، الإنصاف ... المرجع السابق، الجزء2، ص.213
[4] – ابن يعيش، المرجع نفسه.
[5] –الأنباري، الإنصاف... المرجع نفسه.

«بالعماد».[1] وهو ما يتفق مع إبراز أهم سمة للمفهوم عند متصوِّره. فمرجعية الاختلاف لا بما في المفهوم من مكونات أو عناصر، وإنما بما في ذهن أصحابها من مقاصد.[2]

بعد هذه العملية التفحصية لجوانب المفاهيم، وأمام هذه الثورة المعرفية القائمة في إطار العملية الاصطلاحية جاءت مرحلة جديدة، يمكن القول عنها بأنّها مرحلة ترسيخ المصطلح وتثبيته من خلال محاولة ربطه ربطا محكما بمفهومه الذي يحيل عليه، يقول القوزي في هذا السياق "عاش المصطلح النحوي فترة صراع وخصومة بين المدرستين قبل أن يشهد مرحلة الاستقرار... وعاشت الأجيال اللاحقة لهم عالة على تراثهم تتمثله وتحتذيه وتطور فيه ما دفعت إليه ثقافة العصر وفطنة علمائه"،[3] فاستفاد أصحاب هذه الفترة من علم البصريين وعلم الكوفيين، حاولوا التوفيق بين أرائهم بما توفر لديهم من شمولية في التصور للنظرية النحوية بفعل عامل التأخر الزمني، فصارت المادة النحوية تعرض في شكل أبواب، يمثل المصطلح عنوان ذلك الباب، ويبدأ فيه بتحديد مفهومه، وربطه بتصوّره، ولقد وصل بهم الأمر في هذا الربط إلى أن وضعوا كتبا تجمع بين المصطلح ومفهومه في العلوم عامة وفي علم النحو خاصة.[4] يمكن تمثيل هذه الحركية لهذه الثنائية في المخطط التالي:

---

[1] – انظر: قريرة، المرجع السابق، ص.60

[2] – أنظر: قريرة، المرجع نفسه، ص.90

[3] – القوزي، المرجع السابق، ص.192

[4] – ومن الكتب العامة التي تتناول مصطلحات ومفاهيمها: **كشاف اصطلاحات الفنون**، لمحمد علي الفاروقي التهانوي، المرجع السابق. **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، لزكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك (بيروت: دار الفكر المعاصر،1991)، أما الخاصة بربط الاصطلاحات النحوية بمفاهيمها فأهمها: **شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي**، تحقيق: المتولي رمضان، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط2، 1993).

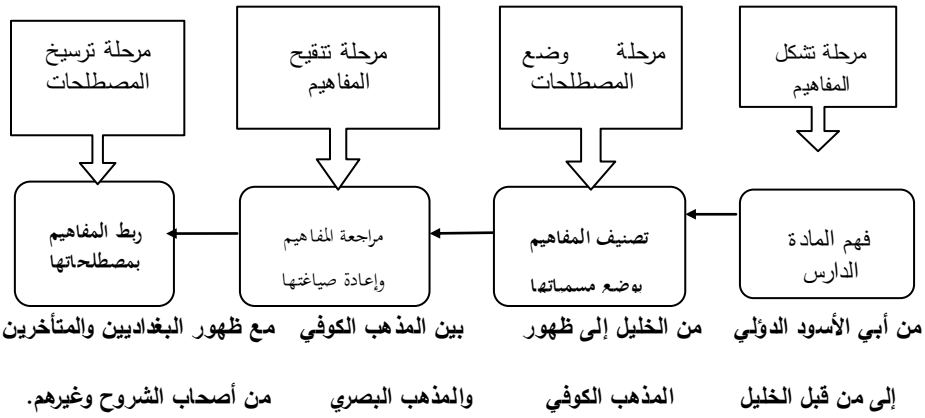

وفي هذا السياق لابد من التنبيه على أن هذا التقسيم المرحلي الذي قدمناه لحركية العملية الاصطلاحية، لا يعني التميز التام بين أقسامها، الانفصال البين بينها، فهذا شيء يند حتى عن منهجية العلوم جميعا، فيوجد بين هذه المراحل تداخل وتمازج، فلقد وجدت اصطلاحات من أول نشأة النحو العربي كمصطلحات أقسام الكلم، وتأخرت أبواب نحوية أخرى في الظهور حتى عهد البصريين والكوفيين لعدم اتضاح مفاهيمها.

إنّ هذه الحركية للعملية الاصطلاحية في النحو العربي تضع بين أيدينا أنموجا منهجيا لعملية وضع المصطلحات، فهي تبدأ أولا من المادة المعرفية محاولة تلخيصها في شكل مفاهيم مترابطة فيما بينها،يرمز لكل واحد منها بمصطلح، ثم تأتي في الأخير عملية المراجعة والتنقيح والاستدراك. وهو ما ينبهنا إلى خطإ منهجي خطير في بناء العلوم والمعارف، شاع في الدراسات المتأخرة، وهو بناء المفاهيم اعتمادا على المصطلحات، وبناء المفاهيم لابد أن يكون منطلقا من المادة المعرفية، لأن هذا يعكس في حقيقته تصور الفرد للمادة المعرفية، أما في الجانب الأول فهو في الحقيقة يبني تصور أفراد آخرين للمعرفة. وشتان بين أن نباشر بناء المعرفة بأنفسنا، بين أن تبنيها من تقريب غيرك ودراسته لها.

إنّ هذه الحركية للعملية الاصطلاحية تكشف لنا عن أمر مهم، يتمثل في تحديد مرجعية المنظومة الاصطلاحية عند النحاة، وهي بالنسبة للمفاهيم تصور الظواهر اللغوية، بالنسبة للمصطلحات الألفاظ المستمدة من المعجم اللغوي العام، والتي يقترب معناها من المفهوم المراد ترميزه، كما أظهرت لنا أنّ المنطلق الأول كان من المفاهيم، أن "اختيار التسمية كان بمراعاة ركن من المتصور يعتبره المصطلحون (النحويون) أهم من غيره، ويكون ذلك الركن الزاوية التي من خلالها ينظر إلى المصطلح بأكمله"[1]، وهذا الركن لا يخرج عن كونه خادما للأهداف العلمية والمعرفية. بواسطة علاقة من العلائق المشار إليها سابقا والتي يسعى إلى تحقيقها.

إنّ محاولة الربط بين هذه الحركية وبين تلك العلاقات، كشف لنا عن مرحلية هذه العلائق بين حدي العملية الاصطلاحية بما يتوافق والتطور الطبيعي للمراحل هذه العلمية، وبما يتوافق ومتطلبات ومستلزمات كل مرحلة. فوجدنا غلبة علاقة الوصف في المرحلة الأولى من وضع المصطلحات والتي امتدت حتى ظهور المذهب الكوفي (وهي التي تمثل المرحلة الثانية في حركية (المفهوم/ المصطلح))، فلو نظرنا إلى هذه المصطلحات مثلا: الحركات، الضم، الفتح، الخفض، التعدي، المبتدأ، المضارع، الشركة، والخبر (ويقصد به الحال)... وهي من وضع الخليل وسيبويه، وجدناها تعكس صفة بارزة من صفات المفهوم، فمصطلح الحركات وصف للفم أثناء النطق، والفتح والضم والكسر وهي الهيئات التي يكون عليها أثناء النطق بهذه الحركات وهي أبرز الصفات في مفاهيمها، وهكذا...، ومما يؤكد هذه العلاقة أننا نجد سيبويه يعبر عن المفاهيم التي لم يتفق له وصفها في كلمة واحدة بعبارة وصفية، قد تطول أحيانا حتى

[1] – قريرة، المرجع السابق، ص.20.

تصير كالحد أو التعريف لذلك المصطلح، كما في حديثه عن اسم الآلة بقوله "هذا باب ما عالجت به"،[1] وقال عن التركيب المزجي "هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا أسما واحدا"،[2] حتى أنه ربما ذكر المصطلح أثناء وصفه للمفهوم كما نجد ذلك في حديثه عن أسم الإشارة، إذ يقول "أمّا الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان ... وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء، دون سائر أمته".[3] وتحت تأثير هذه العلاقة أيضا، نجد سيبويه يذكر للمفهوم الواحد مصطلحات متعددة، وهي في الحقيقة أوصاف متعددة لذلك المفهوم اقتضى السياق المناسب تقديم ذكر الوصف المناسب له، كما نجده يسمي (المفعول المطلق) بالحدث والحدثان،[4] ويسميه مصدرا وتوكيدا.[5]

أما في المرحلة التالية فقد انتقلت الدراسة النحوية إلى درجة متقدمة، ظهر فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، وصار كل فريق منهم يدلي برأيه، مما اقتضى عدم الاكتفاء بالوصف، بل لابد من الحجة والتعليل، وانسحب هذا النمط حتى ظهر على مستوى ثنائية المفهوم والمصطلح في شكل علاقة معللة، فصار المصطلح يوحي السبب الداعي إلى إطلاقه على تصور أو مفهوم معين، أكتفي هنا بإشارة إلى ما ذكره توفيق قريرة حيث قال:"أن المصطلح لم يكن في رأي النحاة مجرد اسم يبحث له عن تعريف ذي موقع داخل النظام النظري النحوي، بل كان إلى ذلك يستخدم في إثبات

---

[1]– سيبويه، كتاب سيبويه، (بيروت: دار الجيل، 1991)، الجزء4، ص.94

[2]– المصدر نفسه، الجزء3، ص.374

[3]– المصدر نفسه، الجزء2، ص.5

[4]– المصدر نفسه، الجزء1، ص.34

[5]– المصدر نفسه، الجزء1، ص ص.378، 380 ... وما بعدها. وانظر تفصيل المسألة أيضا في كتاب: القوزي، المرجع السابق، ص.137 ... وما بعدها. وفي كتاب: عبابنة، المرجع السابق، في مواضع متفرقة منه، ك : (76، 83، 139،...).

رأي ودحض آخر، ويعني ذلك أنّ المصطلح قد اتخذ له مكانا في صلب الخلافات النحوية النظرية بين النحاة أو بين المذاهب، وبذلك يكون التعريف ذا وظيفتين أحيانا، الأولى تمتين النظرية، والثانية تأصيل المسائل الخلافية"،[1] مثل هذا لن يتم إلا باعتبار وتصور العلاقة بين المصطلح والمفهوم أو كما قال الدكتور بين المصطلح والتعريف.

أما في المرحلة العاقبة لهذه المرحلة، فقد أخذت العملية الاصطلاحية طريقها نحو الاستقرار والتمييز، ففرض ذلك ظهور علاقة الأحادية بين ثنائية المفهوم والمصطلح، فغاب الكثير من المصطلحات التي تدل على مفهوم واحد، ولم يبق منها إلا ما كان قريبا من المتصوَّر، فلم نعد نستعمل الكثير من المصطلحات التي كان لها وجودا في كتب الأقدمين. ففي باب التمييز مثلا، لم نعد نسمع إلا مصطلح «التمييز» دالا على "الاسم الفضلة النكرة الجامد المفسر لما انبهم من الذّوات"،[2] وغابت في مقابله المصطلحات التالية: التبيين، والتفسير، والمفسر، والبيان،.... [3] ومن هنا نفهم سبب تعدد المصطلحات في النحو العربي، ويمكن أن نناقش الآراء التي عابت عن النحو تعدد المصطلح، من جهة أنها لم تميز بين هذه المرحلية في تطور العملية الاصطلاحية النحوية، بل نظرت إليها على أساس أنها كتلة واحدة.[4] نلخص العملية الاصطلاحية النحوية تبعا لهذه العلاقات فيما يلي:

---

[1]– قريرة، المرجع السابق، ص.147.

[2]– ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ت:محمد محي الين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية – صيدا، ط2 ،1997)، ص.266.

[3]– انظر: عبابنة، المرجع السابق، ص ص.146، 147، 148 ، ذكرها وذكر القائلين بها أشار إلى أقوالهم.

[4]– انظر مثلا: حسان، **وضع المصطلح** ... المرجع السابق، الجزء2، ص ص.106، 107، فذكر أن من عيوب المصطلح النحوي أن تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد، وأن تعدد المصطلحات لمفهوم الواحد، وانظر كذلك: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، (القاهرة: دار غريب، 2006)، من : ص. 108 ... إلى : ص.113.

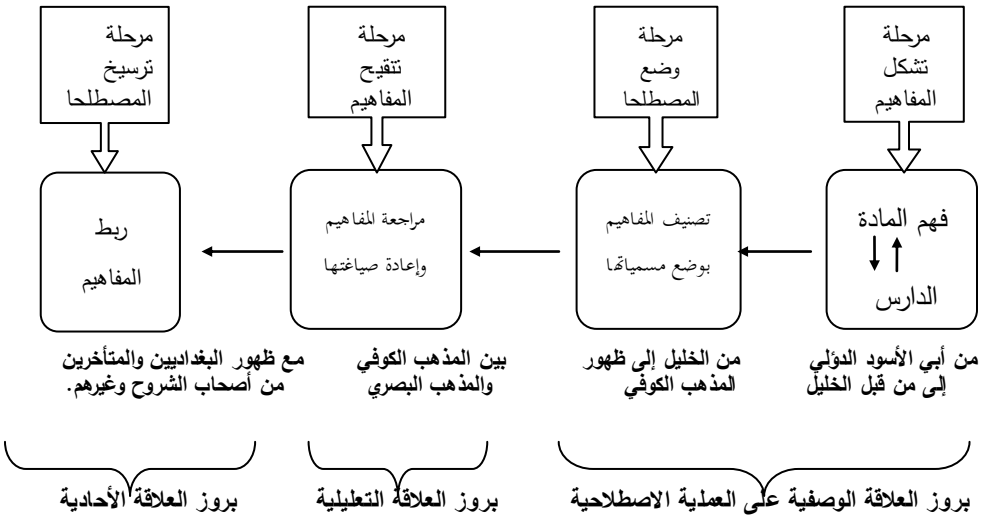

خاتمة:

وفي ضوء هذه المراجعة المنهجية، المتابعة التقريبية للعملية الاصطلاحية النحوية في هدي فكرة مزاوجة النظر إلى المفهوم والمصطلح وملاحظة العلاقة بينهما، نستطيع تحديد معالم العملية الاصطلاحية لهذا الفن، ورسم تحركات الخطاب الاصطلاحي فيه، والكشف عن سماته من الجانبين السلبي والايجابي، هذا يعني صلاحية هذه الفكرة، وهذا المبحث من مباحث علم المصطلح لأن يكون إطارا فكريا له أسسه ومرجعياته، التي تُمكِّن الباحث من الوعي بموقعه في السلوك المعرفي أثناء ممارسته له، لأنه يكون قد حدد وسائله الإجرائية تحديدا مضبوطا وهي هنا المفهوم والمصطلح، كما يكون قد حدد من خلال الترابطات الموجودة بينهما آلية عمل هذه الوسائل الإجرائية وحركيتها. هذا ما يستفيده الباحث من الناحية المنهجية. أما من الناحية المعرفية، فإن هذا الإطار الفكري يُمكَّنه من:

1/ فهم النمطية التي سار بها التفكير النحوي، وهذا يسهل علينا استيعابه استيعابا يقرب من التصور الأصيل، الذي تتكشف معه المفارقات القائمة بين المرتكزات

والإجراءات والمبتغيات. لا تخفى الأهمية الموجودة في إدراك المفارقة بين هذه الثلاثة في إعادة قراءة العلوم وصياغتها.

2/ إدراك جوانب الإصابة التي يُمكِن اعتمدها أرضية ومرجعية لوضع أسس ابستيمولوجية نتكئ عليها في بناء خطاب اصطلاحي عربي أصيل وحديث. أصيل بأن يكون غير منسلخ عن ماضيه، وأن لا يكون سابحا في عشوائية فكرية همها المشاركة في الحركة الفكرية وفقط، وحديث بأن يكون قابلا للتفاعل ولاحتواء ما جد من الأفكار المنتجة والفعّالة.

هذا، وما ورد هنا ما هي إلا إشارة ومقاربة، رجوت أن تكون مفتاحا لباب الدراسة والمناقشة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو المكارم، علي، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، القاهرة: دار غريب، 2006.
2. الأنصاري، زكريا بن محمد، **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار الفكر المعاصر،1991.
3. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.
4. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، قدم له ووضح فهارسه: حسن حمد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
5. أنجرس، موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، ترجمة: بوزيد صحراوي والآخرون، الجزائر: دار القصبة، ط2، 2006.
6. بودرع، عبد الرحمن، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، بحث في المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي، طبع بالمغرب، مارس2000).
7. بوخاتم، مولاي علي، **مصطلحات النقد العربي السيميائي**، دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2005.
8. التهانوي، محمد علي بن شيخ علي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1996.
9. جواد الأسدي، حسن عبد الغني، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، لبنان: دار الكتب العلمية، 2007.
10. الحجازي، محمود فهمي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، القاهرة: دار غريب، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ النشر.
11. حسان، تمام، **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
12. حسان، تمام، مقال: **وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، ضمن: مجموعة مقالات في اللغة والأدب**، القاهرة: عالم الكتب، 2006.
13. الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، ط2، 1973.
14. الزجاجي، أبو القاسم، **كتاب الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك ، مصر: دار النفائس ، ط5 ، 1406هـ.
15. السامرائي، إبراهيم، **وكتاب المدارس النحوية أسطورة وواقع**، عمان: دار الفكر، 1987.
16. سيبويه، كتاب سيبويه، بيروت: دار الجيل، 1991.
17. عبابنة، ليحي عطية، **كتاب تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006.
18. عقيل، عقيل حسين، **المفاهيم العلمية**– دراسة في فلسفة التحليل، المغرب: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1999.
19. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: المتولي رمضان، القاهرة: مكتبة وهبة، ط2، 1993.
20. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.
21. قريرة، توفيق، **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، تونس: دار محمد علي، 2003.
22. القوزي، عوض حمد، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1983.
23. ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية – صيدا، ط2، 1997 .
24. اليعبودي، خالد، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، فاس: دار ما بعد الحداثة، 2006.
25. ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، دون رقم الطبعة، دون سنة النشر.